

# التعليم .. تعليق لكافة الأشكال الاحتجاجية ابتداء من اليوم".

عبدالحق خرباش .. 23.12.2023

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANEWS.NET



الرباط - التحقت الجامعة الوطنية للتعليم، التوجه الديمقراطي، بالحوار القطاعي بين اللجنة الوزارية المكلفة بمعالجة الإشكاليات المرتبطة بالنظام الأساسي لموظفي التربية الوطنية والنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، مؤكدة "تعليقها لكافة الأشكال الاحتجاجية ابتداء من اليوم".

جاء ذلك على إثر اجتماع عقدته اللجنة الوزارية، اليوم الجمعة بالرباط، مع الجامعة، خصص لدراسة ملفها المطليبي، الذي أسفر عن محضر وقعه بالأحرف الأولى الوزراء الأعضاء في اللجنة الوزارية والكاتب العام للجامعة الوطنية للتعليم، التوجه الديمقراطي.

وأكد الكاتب العام للجامعة الوطنية للتعليم، التوجه الديمقراطي، عبد الله غميط، في تصريح للصحافة، أنه تم التأكيد في الاجتماع على مطالب الجامعة، مشيرا إلى "تفهم أعضاء اللجنة الوزارية لهذه المطالب".

وأضاف أنه تم الاتفاق أيضا، "على نسخ المرسوم الخاص بالنظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية، وإصدار نظام أساسي جديد، بمرسوم جديد".

وشدد على مباشرة المفاوضات مع اللجنة الوزارية حول الملف المطليبي للجامعة الوطنية للتعليم، انطلاقا من اليوم إلى غاية يوم الأحد، بغية عقد اتفاق يستجيب لانتظارات نساء ورجال التعليم وافساح المجال للمفاوضات، مؤكدا أن الجامعة "ستعلق كل الأشكال الاحتجاجية

ابتداء من اليوم".

من جانبه، أكد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، شبيب بنموسى، أن الوفد الوزاري المكلف بالمفاوضات والحوار القطاعي حول التعليم، والجامعة الوطنية للتعليم، اتفقا على التحاق الجامعة، بالنقابات الأخرى في إطار مائدة الحوار لدراسة الملفات المطروحة.

واعتبر السيد بنموسى في تصريح للصحافة، عقب الاجتماع، أن الإرادة المشتركة هي السبيل للوصول إلى اتفاق في الأيام القليلة المقبلة، بين النقابات الخمس واللجنة الوزارية، والتي على أساسها سوف يتم وضع النظام الأساسي الجديد، موضحا أن هذه الديناميكية ستفتح المجال لاستئناف الدراسة والعمل بالأقسام، واعتبارها بمثابة محطة جديدة للإصلاح وفقا لمقاربة تشاركية مع كل الأطراف المعنية.

يذكر أن اللجنة الوزارية المكلفة بمعالجة الإشكاليات المرتبطة بالنظام الأساسي لموظفي التربية الوطنية تضم بالإضافة إلى السيد بنموسى، كلا من وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، يونس سكوري، والوزير المنتدب المكلف بالميزانية، فوزي لقجع.

وكان رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، قد ترأس يوم 10 دجنبر بالرباط، اجتماعا تم خلاله التوقيع على اتفاق بين الحكومة والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية يهتم تحسين دخل رجال ونساء التعليم.

ونص الاتفاق، بالخصوص، على زيادة في الأجور بمبلغ 1500 درهم لفائدة جميع موظفي القطاع، فضلا عن حل مجموعة من الملفات الفئوية التي كانت مطروحة لعدة سنوات.

